الجفري يبحث مع القنصل البلجيكي أوجه التعاون في النقل والصحة

14 أكتوبر / نبيل غالب :
تصوير / محمد عوض :

بحث الدكتور عدنان الجفري محافظ محافظة عدن صباح أمس في مكتبه مع زعلول بازرعة القنصل الفخري لمملكة بلجيكا في بلادنا وجاك لو مبير الملحق التجاري والاقتصادي في سفارة مملكة بلجيكا لدى المملكة العربية السعودية " الرياض" أوجه التعاون الثنائي في مجالات النقل العام والصحة والسكان والتدريب والتأهيل للكوادر بالإضافة إلى أعمال التجهيزات في تأثيث المستشفيات اليمنية وخاصة بمحافظة عدن حيث تم بحث إمكانية عرض فرص المساعدات التي يمكن أن تقدمها مملكة بلجيكا للجمهورية اليمنية في إطار التعاون الثنائي بين البلدين ، وما يمكن أن تقدمه الشركات البلجيكية من عروض للعمل على تطوير هذه المجالات من خلال تقديم الاحتياجات الضرورية للاستفادة من الخبرات والإمكانيات البلجيكية.

وقد استعرض الأخ المحافظ عدداً من الجوانب التي يمكن العمل بها لتطوير قطاعات النقل العام الصحة والسكان في محافظة عدن متمنياً بأن تشهد قريباً التفاعل المطلوب من الجانب البلجيكي في ضوء الاتفاقيات وبرتوكولات التعاون المشترك الحاضرة والمستقبلية بين البلدين الصديقين بما يخدم مصلحتهما المتبادلة والمشتركة.

من جانبه أكد القنصل الفخري البلجيكي أهمية التواصل بين الجانبين بما يخدم مصلحتهما لتعزيز التعاون الثنائي والاستفادة من إمكانيات الشركات البلجيكية لخدمة اليمن بهدف تطوير قدراته .

حضر اللقاء الإخوة أحمد الضلاعي وكيل محافظة عدن لقطاع استثمار وتنمية الموارد والدكتور الخضر ناصر لصور مدير عام مكتب الصحة بالمحافظة والدكتور محمد علي الصباحي مدير العلاقات في مكتب القنصل الفخري البلجيكي وأعضاء الهيئة الإدارية بالمجلس المحلي في محافظة عدن.

د. الجفري يلتقي القنصل البلجيكي بعدن

رئيس جمعية خريجي كوبا في أبين:

نشاطات ثقافية واجتماعية وطموح نفذناها.. بمشاريع مستقبلية

زنجبار/ عبد الله بن كدة :

جمعية خريجي كوبا في محافظة أبين إحدى منظمات المجتمع المدني الفاعلة في المحافظة تتمتع بعلاقات متميزة مع العديد من الجهات الرسمية والأهلية، وتسخر هذه العلاقة لتنفيذ نشاطاتها المختلفة في الجوانب الثقافية والاجتماعية والعلمية، وأهم جوانب نشاطها الاجتماعي يتمثل في التنسيق لإيفاد الكثير من الحالات المرضية للعلاج في مستشفى باصهيب العسكري بالتنسيق مع البعثة الطبية الكوبية العاملة هناك في إطار التعاون المشترك بين الطرفين.

عن نشاط الجمعية في مختلف المجالات وثمار العلاقات مع العديد من الجهات يتحدث رئيس الجمعية أنور مبروك ناصر بالقول: سعت الجمعية منذ تأسيسها في سبتمبر 2007م إلى المساهمة الفاعلة جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني الأخرى في إطار المحافظة وتقديم الخبرات والمهارات المكتسبة لدى أعضاء الجمعية في العديد من النشاطات والفعاليات والأعمال المختلفة، وما ساعد على نجاح نشاط الجمعية تجانس الأعضاء فيها، فجميعهم من مخرجات المعاهد والكليات الكوبية ومن مختلف التخصصات والأعمار، وتجمعهم عدد من الأهداف والأفكار، منها رفع المستويات: العلمي والثقافي والمعيشي للأعضاء وتفعيل دور الجمعية مع بقية منظمات المجتمع المدني لخدمة أفراد المجتمع والوطن، والحفاظ على مبدأ التواصل والتكافل الاجتماعي وتوطيد أواصر الصداقة والتعاون بين الشعبين اليمني والكوبي والتبادل الثقافي والتراثي بين الشعبين والحفاظ على ممارسة اللغة الأسبانية بين خريجي كوبا.

وأضاف مبروك: ترتبط الجمعية بعلاقات جيدة ومتنوعة مع العديد من الجهات الحكومية والمنظمات والجمعيات في المحافظة وخارج إطار المحافظة، ونعمل من خلال هذه العلاقات على التنسيق والتعاون بالقيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات المشتركة في مختلف المجالات وفي المناسبات الوطنية والدينية ومنها شهر رمضان المبارك.

ومن العلاقات المتميزة للجمعية وفي إطار جمعية الصداقة اليمنية الكوبية، علاقتنا مع الأصدقاء الأطباء الكوبيين العاملين في مستشفى باصهيب العسكري الذين نكن لهم كل تقدير واحترام لما يقدمونه من خدمات إنسانية جليلة للعديد من أبناء المحافظة من خلال استقبال الحالات المرضية التي نوفدها إليهم لغرض العلاج.

مخيمات طبية وخدمات إنسانية

وعن الأنشطة التي نفذتها الجمعية في الجانبين الطبي والإنساني يشير مبروك إلى أنه وبالرغم من شحة الإمكانيات وعدم توفر مقر للجمعية لتنظيم نشاطاتها إلا أن الجمعية بقيادتها وأعضائها مقتنعون بما يقدمونه من جهود متواضعة وفق الإمكانيات المتاحة وبتعاون العديد من الجهات التي تعمل الجمعية معها.

ومن تلك الأنشطة تنفيذ الجمعية ثلاثة مخيمات طبية مجانية لمعاينة المرضى وتحديد إجراء العديد من العمليات الجراحية النوعية التي أجراها الأطباء الكوبيون في مستشفى باصهيب، وقد كان المخيم الأول والثاني قد أقيما في المستشفى الريفي بمديرية زنجبار وقدم خدمات طبية كبيرة للعديد من أبناء المديرية والمديريات الأخرى تحت إشراف وتنفيذ الأطباء الكوبيين، أما المخيم الثالث فقد أقيم في المركز الصحي بمنطقة الكود بمديرية خنفر، وكانت جميع المخيمات الطبية تضم أطباء في تخصصات جراحة العظام والباطني والقلب والتجميل والعمود الفقري والأطفال، وقد استفاد منها حوالي (500) حالة مرضية وتم إحالة (35) حالة مستعصية إلى مستشفى باصهيب وأجريت (9) عمليات نوعية جراحية، ولم يقف التعاون عند هذا الحد بل أبدى الأصدقاء الكوبيون استعدادهم لمواصلة تقديم الخدمات لأبناء المحافظة، وهذا ما ساعدنا على إيفاد أكثر من (500) حالة مرضية لتلقي العلاج في مستشفى باصهيب وهذا أيضاً بالتنسيق مع جمعية التعاون الخيرية بحارة النصر بزنجبار وقد أجريت (90) عملية جراحية من قبل الأطباء هناك للمرضى من الحالات الموفدة، وفي هذه الفرصة السانحة لا يسعنا إلا أن نتقدم بعظيم الشكر والامتنان والثناء للبعثة الكوبية الطبية العاملة في مستشفى باصهيب باسم الجمعية وكل أبناء المحافظة الذين تلقوا خدمات طبية هناك وإلى كل من ساهم وسعى في تنفيذ هذه الأعمال الإنسانية الجليلة.

محاضرات ثقافية ورياضية وسياسية وعلمية

ويستطرد رئيس الجمعية أنور مبروك: وقد نفذت الجمعية العديد من الأنشطة الأخرى ومنها محاضرات في كلية التربية بزنجبار عن الأمراض الشائعة والمنتشرة في اليمن قدمها البروفسور الكوبي بيدروماس الأستاذ في كلية الطب بجامعة عدن، كما نفذنا محاضرات زراعية عن فوائد وأضرار شجرة المسكيت وكيف يمكن التعامل معها والاستفادة منها في الحياة كأعلاف للمواشي وصناعة الفحم، وكذلك محاضرات عن المياه والتربة والنبات في عدد من الجمعيات في مديريتي زنجبار وخنفر.

ومن النشاطات التي نفذناها بالتنسيق مع مكتب الشؤون الاجتماعية بالمحافظة محاضرات عن انجازات الوحدة اليمنية والحفاظ عليها وتعزيز الانتماء الوطني.

وبالتنسيق مع مكتب الشباب والرياضة نفذنا عدداً من المحاضرات بالتعاون مع الأصدقاء الكوبيين منها محاضرة عن ثمار العلاقات اليمنية الكوبية قدمها القائم بأعمال السفارة الكوبية بصنعاء، ومحاضرات رياضية في كرة الطائرة لمدربي عدد من أندية المحافظة نفذها المدرب الكوبي للكرة الطائرة، وكذا محاضرات بمناسبة أعياد الثورة اليمنية والثورة الكوبية في عدد من الأندية ومنها نادي شقرة الرياضي، ويضيف مبروك: ولنا مشاركات أخرى في أعياد الثورة الكوبية في كل من السفارة الكوبية بصنعاء والقنصلية الكوبية بعدن.

ولعل آخر نشاطاتنا هو التنسيق والتعاون بيننا وبين منتدى الوحدة اليمنية بالمحافظة والبعثة الطبية الكوبية في باصهيب الذين أبدوا استعدادهم لاستقبال الحالات المرضية المحالة من العيادة الرمضانية المجانية التي يتبناها المنتدى خلال شهر رمضان المبارك.

مشاريع مستقبلية وتوسيع نطاق عمل الجمعية

وعن خطط الجمعية المستقبلية يقول مبروك: هناك العديد من الأفكار لدينا نعمل على تحويلها إلى مشاريع في الفترة القادمة ومنها إعداد دراسات لمشاريع ذات جدوى اقتصادية لتقديمها إلى الجهات المانحة للاستفادة منها في تشغيل العديد من الأيدي العاطلة والشباب وتحسين دخل الأسر الفقيرة، وكذلك نسعى إلى استمرار أعمال المخيمات الطبية المجانية لأبناء المحافظة، والاستفادة من خبرات وتقنيات الأصدقاء الكوبيين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وإمكانية إيفاد عدد من أبناء المحافظة من خريجي الثانوية العامة لمواصلة الدراسة الجامعية في الجامعات الكوبية، والعمل على إشراك أعضاء الجمعية للعمل مع الجمعيات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وفتح جسور التواصل داخلياً وخارجياً، كما نسعى إلى تعزيز علاقاتنا مع بقية منظمات المجتمع المدني وإعداد برامج عمل مشتركة في مختلف المجالات.

واختتم حديثه بالقول: نأمل أن نطور عملنا وعلاقاتنا ونوسع نطاق نشاط الجمعية إلى مناطق أكثر في المحافظة.

وختاماً رمضان كريم وكل عام والجميع والوطن بخير وأمن واستقرار.

مدير مجمع المعلا الاستهلاكي : تم توفير كل متطلبات المواطنين لشهر رمضان والبيع بالآجل لموظفي الدولة

عدن/ فراس اليافعي :

وأوضح الأستاذ موسى القاضي مدير عام مجمع المعلا الاستهلاكي أن المجمع وفر العديد من المتطلبات المنزلية بسلاسة ويسر للمواطن.. كما أنه أيضاً مفتوح للمواطن طوال العام من خلال أجنحته المختلفة من أثاث ومواد كهربائية ومتطلبات منزلية اخرى.. ما جعله من ابرز الأسواق في عدن.. بالإضافة إلى خدمة البيع آجلاً للموظفين في القوات المسلحة ومن المتقاعدين والتربويين بأسعار مقبولة والآجال طويلة.

وأشار إلى أن المؤسسة الاقتصادية تمتلك البنى التحتية والمنشآت المميزة والمتفردة بالإضافة إلى انتشارها الواسع وسمعتها الناصعة التي خلقتها خلال الأعوام والعقود السابقة وانتشارها في المناطق النائية ، وهذا الاختيار لم يأت من فراغ بل للقناعة بأن المؤسسة لا تبحث عن الربح وإنما هي بالأساس في خدمة الوطن والمواطن .

وأضاف أن المجمع قام بتوفير كل متطلبات واحتياجات المواطن لشهر رمضان المبارك ومنها المواد الغذائية والمنزلية والأجهزة الكهربائية ومستلزمات عيد الفطر المبارك من الملبوسات بأنواعها (رجالي وولادي ونسائي) ومن نوعيات ممتازة وذات جودة عالية تباع بسعر الكلفة.. مبيناً ان التخفيضات الهائلة لكافة مبيعات المجمع تهدف الى كسر احتكار الاسواق السوداء وجشع البعض وتخفيف معاناة المواطن .

وقال: ان ذلك يأتي في اطار سياسة المؤسسة الاقتصادية التي تضع نصب عينيها خدمة المواطن وتوفير متطلباته باسعار ميسرة وذلك ما تحرص عليه قيادة المؤسسة ممثلة بالعميد الركن علي محمد الكحلاني مدير عام المؤسسة الذي كان لجهوده واهتمامه الفضل الكبير في التطور والتوسع الذي شهده نشاط المؤسسة الذي يأتي تنفيذه للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله لدعم شريحة ذوي الدخل المحدود .

موسى القاضي

جمعية العطاء التنموية بحجة تكرم (24) حافظا للقرآن

حجة / عبدالواسع راجح :

نظمت جمعية العطاء التنموية بمحافظة حجة أمس حفلا تكريميا لـ(24) حافظا لكتاب الله عز وجل من خريجي دار الإيمان للقرآن الكريم والعلوم الشرعية بالمدينة .

وفي الحفل أكد وكيل المحافظة المساعد إسماعيل مهيم أهمية بناء الشباب على قيم الوسطية والاعتدال وتشجيع حفظة القرآن الكريم من الشباب ، مشيدا بالجهود التي تبذلها جمعية العطاء ودار الإيمان في سبيل تسليح أبناء المحافظة بالعلوم الشرعية وحفظ كتاب الله وتعزيز مفاهيم الدين الإسلامي الحنيف التي تدعوا إلى الإخاء والتسامح وتوحد الأمة ،داعيا الحفاظ إلى الاستفادة من جائزة رئيس الجمهورية والالتحاق بها فهي تعد من أبرز البرامج الشبابية التي تبناها فخامة الأخ الرئيس في سبيل تشجيع الموهوبين من الشباب في مختلف المجالات ، كما دعا كافة الخيرين من أبناء المحافظة إلى دعم ومساندة مثل هذه الجهود الخيرية والدفع بها إلى الأمام لتوسيع قاعدة المستفيدين منها .

من جهته استعرض رئيس جمعية العطاء مهدي مهدي جابر الهاتف جملة من البرامج والأنشطة التي تلقاها الحفاظ خلال فترة دراستهم وكيف نهلوا من تعليم كتاب الله من المنهل الصافي ،مشيرا إلى أن هذه الكوكبة من حفاظ كتاب الله جاءت ثمرة للجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية والتي تأتي ضمن اهتمامات الجمعية من أجل الإسهام البناء لتأهيل الشباب بصورة جيدة لخدمة المجتمع إلى جانب تنمية مهاراتهم في مجالات الخطابة والإرشاد وتزويدهم بقدر مناسب من العلوم الشرعية .

كما ألقيت كلمة عن المشاركين من قبل قاسم أبو بارعة أكدت استعداد الحفاظ لأن يكونوا لبنة صالحة في المجتمع وعند مستوى المسؤولية في أداء رسالتهم الدينية الوسطية المعتدلة البعيدة عن التطرف والغلو .

وفي اختتام الفعالية تم تكريم الحفاظ بالشهادات التقديرية والجوائز القيمة تقديرا لحفظهم كتاب الله كما ألقيت قصيدة شعرية معبرة من قبل الشاعر خالد محمد حميد .

حضر الفعالية أمين عام جمعية العطاء حسين راجح وعدد من مسؤولي منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية .

في ورشة العمل للصحافيين الاقتصاديين حول الضريبة العامة على المبيعات

أحمد غالب: المصلحة الوطنية العليا تتطلب البدء بتنفيذ قانون ضريبة المبيعات

صنعاء / بشير الحزمي :

أكد الأخ أحمد أحمد غالب رئيس مصلحة الضرائب أن قانون ضريبة المبيعات "أحد أهم عناصر برنامج الإصلاح الهيكلي وقد أملته الحاجة لمعالجة الخلل الهيكلي الكبير في موارد الدولة خاصة في ظل عدم اليقين بموارد النفط، من حيث كمية الإنتاج والأسعار التي لا نتحكم فيها".

وقال في افتتاح ورشة العمل التي نظمها أمس بالعاصمة صنعاء مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي للصحافيين الاقتصاديين في اليمن حول الضريبة العامة للمبيعات إن قانون ضريبة المبيعات قانون حديث وشفاف وسهل التطبيق وهو يهدف لضمان وصول ما يدفعه المواطن من ضرائب إلى خزينة الدولة كاملاً وصممت آلياته لإجبار من عليه ضرائب دخل أيضاً أن يدفعها للدولة.

وأضاف أن تنفيذ القانون أصبح مطلباً وطنياً لأن الضريبة المهدرة في هذا المجال مبالغها مهولة ويمكن أنه لو طبق القانون منذ عام 2005م ما وصلنا للوضع الاقتصادي الذي وصلنا إليه، وأن المصلحة الوطنية العليا تتطلب منا جميعاً أن نتعاون ونبدأ بتنفيذ القانون كما هي مصلحة الجميع ومصلحة القطاع الخاص بدرجة أولى.

وأوضح أن جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها مصممة على تنفيذ القانون مهما كان الثمن والصعوبات.

ولفت إلى أن أكثر من (90 ٪) من القطاع الخاص لا يعارضون القانون وأن فرق المصلحة هي الآن في الميدان وتتواصل مع التجار وأن الاستجابة طيبة والكل بدأ يتفاعل مع الدعوة ويقدم إقراراته ويسجل، مشيراً إلى أن يوم 21 أغسطس هو آخر موعد لتقديم الإقرارات وبعدها سيكون لمصلحة الضرائب الحكومية تصرف إجرائي مع الممتنعين والممانعين وستنفذ إجراءات صارمة ضد المتهربين من القطاع الخاص ودافعي الضرائب.

ولفت إلى أن المصلحة لن تأخذ البيانات الماضية كقرينة لمحاسبة القطاع الخاص وأن القانون الجديد لضريبة الدخل يجب ما قبله وتم تضمينه أحكاماً تضمن فتح صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب والمكلفين.

وقال إن قانون ضريبة المبيعات مطبق من عام 2005م وأن المواطن يدفع الضريبة كاملة ولكن ما يصل منها إلى خزينة الدولة لا يتعدى (20 ٪) مما يدفعه المواطن.

وأضاف أن حملة التجار ضد القانون وآلياته تشجعها الاختلالات الكبيرة في القيمة الجمركية للواردات التي لا تمثل إلا (20 ٪) من القيم الحقيقية للسلع التي تمر عبر الجمارك.

وأكد أهمية عقد هذه الورشة مع الصحافيين من حملة الأقلام بمختلف أطيافهم التي كان من المفترض أن تنعقد منذ وقت مبكر جداً بهدف توضيح أهداف ومضامين وآليات قانون ضريبة المبيعات الذي ثار حوله لغط كبير جدا، ولإزالة المفاهيم الخاطئة التي يروج لها بعض من المعارضين لتنفيذ القانون، وأيضاً لتوضيح مجمل الحقائق للصحافيين حتى يكونوا على بينة من أمرهم في تناولهم لهذا الموضوع مبنياً على أسس واضحة وفهم كامل لحقيقة ما يجري نعلن للجميع فحوى ما تم التوصل إليه من اتفاق على تنفيذ القانون بآليات متكاملة وبمرونة كاملة من مصلحة الضرائب وكذا تشكيل فريق فني مشترك بين المصلحة والقطاع الخاص لمعالجة أي مشاكل أو مسائل تطرأ أثناء التنفيذ.

وقال : للأسف كنا ننتظر من القطاع الخاص أن يوافونا بأسماء ممثليهم في هذا الفريق لكن عوضاً عن ذلك فوجئنا بإعلانات تحريضية من الغرفة الصناعية التجارية بأمانة العاصمة لمجمل المكلفين على الامتناع عن تنفيذ القانون.

وأضاف أن الاحتكاكات والمماحكات بين الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة بما فيها مصلحة الضرائب وأهم قطاعات المجتمع لا تخدم المصلحة الوطنية خاصة في هذه الظروف التي تعاني فيها البلاد من عدد من المشاكل أهمها المشكلة الاقتصادية.

وأوضح أن هذه الورشة تأتي لتوضيح بعض المفاهيم ولتسلط الضوء على جزء من المشكلة.

وقال : إن القانون صدر في عام 2001م وخضع للعديد من التعديلات برغبة القطاع الخاص وتم إصداره عام 2005م بعد تخفيض نسبة الضريبة من (10 ٪) إلى (5 ٪) وإعفاء المواد والخدمات الأساسية من الضريبة وكان ذلك بالاتفاق مع الإخوة في القطاع الخاص وأعضاء مجلس النواب.

وأضاف : عند بدء مصلحة الضرائب تطبيق القانون جوبه باعتراض شديد جداً من القطاع الخاص بحجة أن القانون جديد وأنه يتطلب آليات شفافة ومسك دفاتر وإصدار فواتير والقطاع الخاص ليس مهيأ في تلك الفترة لمثل هذا العمل، خاصة أن ضرائب الدخل كانت نسبتها عالية (35 ٪) وكان أيضاً من أهم مطالباتهم تخفيض الضريبة الخاصة بضرائب الدخل من (35 ٪) إلى النسبة التي خفضت إليها الآن وهي (20 ٪)، وبرعاية كريمة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية تم توقيع محضر مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص منحت بموجبه مهلة للقطاع الخاص لترتيب أوضاعه انتهت في ديسمبر 2006م كما وجهت الحكومة بتعديل قانون ضريبة الدخل ليتلاءم مع المعطيات الجديدة، وفي الوقت الذي بدأت فيه الحكومة مع القطاع الخاص حول صياغة قانون جديد لضريبة الدخل وطبعاً تم مناقشة هذا القانون كلمة كلمة وفقرة فقرة ومادة مادة مع القطاع الخاص بصيغته النهائية لينتظر الإصدار من قبل فخامة الأخ رئيس الجمهورية...

واستطرد رئيس مصلحة الضرائب أحمد أحمد غالب: في هذا الوقت رفع القطاع الخاص دعاوى ضد القانون في المحكمة العليا (الشعبة الدستورية) الدعوى الأولى حول عدم دستورية بعض المواد، والدعوى الثانية بطلب وقف تنفيذ القانون حتى يبت في الدعوى الأولى. وأخذت هذه مرحلة أيضاً في ديسمبر 2008م وبعد مداولات طويلة أصدرت المحكمة العليا حكمها برفض طلب القطاع الخاص بوقف العمل بمواد القانون واستمرت بنظر الدعوى الأولى حول عدم دستورية بعض المواد وحجزتها للحكم يوم 29 ديسمبر 2010م.

وأكد أن القانون نافذ بحكم الدستور وكل القوانين النافذة.

وأشار إلى أن الدعاوى التي ترفع والبيانات التي تعمل والإعلانات التي تنشر ما هي إلا بيانات مضللة هدفها البلبلة وإرباك القطاع الخاص وثنيهم عن دفع ما عليهم من ضرائب بموجب أحكام القانون النافذ. موضحاً أنه خلال الفترة من 2005م حتى هذا التاريخ تعدلت آليات تنفيذ القانون في العديد من المرات وبالاتفاق مع القطاع الخاص وكان الهدف من ذلك إزالة مخاوف القطاع الخاص عبر تطبيق القانون على مراحل رغم أن ذلك مخالف للأهداف التي من أجلها تم إصدار القانون ومجحف بحقوق الخزينة العامة لأن الضريبة التي تدفع الآن ما هي إلا 20 ٪ من الضريبة التي يجب دفعها.

وقال أنه بالرغم من الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد وحرص الدولة على تحقيق وفاق وطني خاصة مع قطاع مهم كالقطاع الخاص فإن القطاع الخاص كلما انتهت المهلة نكث بوعوده والتزاماته وبدأ بحملة مضللة جديدة وكل مرة له حجة جديدة لينتزع بها مهلة جديدة لتعطيل آليات القانون.

وبين أنه بعد هذه الفترة الأولى التي أدعى فيها القطاع الخاص أن ضرائب الدخل عالية وأنهم ليسوا مهيئين كان هناك مؤتمر للفرص الاستثمارية وكانت المعركة على أشدها وكان من المنطقي جداً ألا تقدم الدولة على عقد مؤتمر للترويج لفرص الاستثمار مع قطاع خارجي في الوقت الذي تشتبك فيه مع قطاعها الخاص في الداخل فكان هذا من نقاط ضعف الحكومة و وافقت على إعطائهم مهلة جديدة مضيفاً إنه في كل الدعاوى التي طرحت وفي كل المرات التي تم فيها الحوار والنقاش عرضت عليهم الحكومة العديد من الخيارات أولاً أن يختاروا لهم أي قانون في المنطقة أو في العالم يرون أنه مناسب وستقوم الحكومة بتبنيه ليصبح قانوناً نافذ المفعول ، وثانياً أن يعرضوا أي اختلالات في القانون ليتم نقاشها من خلال خبرات وطنية وخارجية والوصول إلى اتفاق حول هذه المواد التي يدعون أنها مخالفة للدستور أو أنها معيقة للتنفيذ وتشكل عبئاً عليهم لكن أيضاً دون جدوى.

ولفت إلى أنه في المرة الأخيرة بحضور الإخوة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء تم الاتفاق على أنه خلال ستة أشهر تأتي شركة استشارية عالمية تشارك الحكومة والقطاع الخاص في كلفة عملها ويطلب منها أخذ القانون ومراجعته وفقاً للمعايير الدولية والآليات المعمول بها في هذا المجال وأن أي تعديلات أو مقترحات تأتي من هذه الشركة الاستشارية يتم القبول بها من الطرفين.

وقال إن مصلحة الضرائب ووزارة المالية قد تعبت من الملاحقة للقاء بالقطاع الخاص عبر رسائل رسمية موثقة.

وأضاف إذا نظرنا إلى هذه المعركة وكل الدعاوى نجد أن العملية فقط هي تهرب من تنفيذ القانون بآلياته الشفافة الواضحة التي تكشف كل التعاملات وبالعدل ولا تترك مجالاً للتهرب.

وأوضح أن مساهمة القطاع الخاص في الموارد الضريبية ضئيلة جداً ومحدودة ولا تتجاوز 25 ٪ مما يدفعه موظفو الدولة والقطاع العام.

من جانبه أكد الأخ مصطفى نصر رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أهمية عقد هذه الورشة للوقوف أمام العديد من المعلومات الغامضة والتساؤلات المشروعة لدى الإعلاميين خاصة العاملين في الصحافة الاقتصادية حول ضريبة المبيعات وقال إن الكثيرين لا يعرفون المفهوم الحقيقي لضريبة المبيعات كمصطلح ولا آليات تنفيذها وأن الإعلاميين يتحملون جزءاً كبيراً من مسؤولية عدم وصول تلك المفاهيم إلى المجتمع. مقدراً استجابة قيادة مصلحة الضرائب لعقد هذا اللقاء ، ومؤكداً أن هناك الكثير من القضايا بحاجة إلى توضيح ونقاش.

وخلال الورشة نوقشت ورقتا عمل الأولى حول (الضريبة العامة على المبيعات .. مفاهيم أساسية وآليات تطبيقها في اليمن) مقدمة من قبل الأخ / طارق محمد البراق الوكيل المساعد للشؤون الفنية بمصلحة الضرائب والثانية حول دراسة تجربة كل من مصر والأردن ولبنان في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات مقدمة من قبل الدكتور / محمد سعيد الحاج الوكيل المساعد للمعلومات ومكافحة التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب.

خلال افتتاح ورشة العمل

جانب من المشاركين في الورشة

قانون ضريبة المبيعات أحد أهم عناصر برنامج الإصلاح الهيكلي

أجهزة الدولة ومؤسساتها مصممة على تنفيذ القانون